جامعة الملك سعود

كلية الآداب

قسم الدراسات الاجتماعية

دور الخدمة الاجتماعية في حل المشكلات الأسرية في المحاكم.

اعداد

الباحثة

أسماء بنت جازع الشهري

طالبة دكتوراه بجامعة الملك سعود

موضوع الدراسة :

الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع الذي يتكون من مجموعة أسر، وهي أساس صلاحه فإذا صلح الأساس صلح البناء، وإذا تم التكافل بين أفراد الأسرة فقد قام البناء الاجتماعي على أساس متين (عبد العال،١٩٩٧: ١٥٥)، إذ هي المجال الذي يتربى فيه الفرد جسمياً وعقلياً وخُلقياً فيخرج إلى المجتمع، وقد تشكلت شخصيته على الصورة التي تهيؤها له هذه التربية، فإن الأسرة هي الطاقة التي ينفد منها إلى المجتمع ويرى فيها الأشخاص الذين يقتدي بهم وينهج نهجهم، وأيضاً في الأسرة تتحدد طباع الصغار وأفكارهم وعواطفهم على قدر ما يسود الأسرة من نظام واستقرار يجعل منها منبتاً للنشء الصالح والعمل الطيب، ومن هنا تأتي أهمية الأسرة في بناء المجتمعات، فكلما كانت الأسر قوية ذات تماسك ومناعة كانت الأمة المكونة منها قوية ذات تماسك ومناعة، وكلما كانت لبنات الأسر ضعيفة منحلة كانت الأمة المكونة منها كذلك، ذات ضعف وانحلال.

وتعد الأسرة أحد العوامل المهمة في التماسك الاجتماعي والقوة الاجتماعية، ويبدأ تكوين الأسرة بعقد الزواج الذي يترتب عليه التزام كل طرف بواجبات الحياة الزوجية وما يترتب عليها من أبوة وأمومة، فالعلاقة بين أفراد الأسرة تتخذ أساليب معينة (الجهني،٢٠٠٦: ١٦). ولأهمية الأسرة جاء الإسلام بنظام شامل من الحقوق والواجبات يحفظ بناءها من التصدع، ويحفظ أفرادها من آثار تفككها عندما يكون خياراً لا بديل له، ومن أجل تقليل احتمالات التفكك الأسري وجه الإسلام الفرد إلى الوسائل الصحيحة في التعرف على شريك الحياة والصفات المرغوبة فيه التي تضمن استمرارية الحياة (نجيب،١٤٠٦: ٦٥).

وقد خلق الله الإنسان وكرمه وهداه وفضله وخلق له من بني جنسه زوجاً ليسكن إليه وجعل بينهما مودة ورحمة، وبث منهما بنين وحفدة ورزقهم من الطيبات، وسن لهم من التشريعات ما يبصر كل فرد في الأسرة بالواجبات والحقوق التي له وعليه لتستقيم الحياة على ذلك.

كما أحل الله له الطلاق، وجعله المخرج لمن ضاقت بهما السبل في استحالة العشرة، ولكنه أبغض الحلال إلى الله، وذلك للحد من الطلاق أو عدم الالتجاء إليه في كل حال.

ومن رحمة الله بعبادة أن جعل الطلاق لا يقع في أحوال كثيرة، فالطلاق بيمين غاضبة وغيرها من الصور لا يقع، كما جعل فيه رجعة فهناك الطلاق الرجعي، والبائن بينونة صغرى، وبينونة كبرى.... الخ من أنواع الطلاق (العقيل،١٤٢٦: ١٢).

حيث لا يوجد مجتمع ابتكر نمطاً متكاملاً للزواج بغض النظر عن كم هو شرعي وقانوني وباقي الصفات الحميدة والمعززة له، فإنه يتعرض للتزعزع والصدمات وعدم الاستقرار، علماً بأنه لا يستطيع المجتمع أن يجبر الزوجين بأن يكونا سعداء وقانعين؛ لأن سعادتهما مرتبطة بعدم قدرتهما على استجلابها أو تحقيقها، فهو إذن (الطلاق) يعد مأساة شخصية واعتراف نهائي وحاسم على أن أحدهما أو كلاهما وجد بأن زواجه أو زواجهما لا يطاق أو لا يحتمل، وينطوي الطلاق على عدم استقرار الأسرة وكسر روابطها؛ لأن الطلاق مفكك لنواة المجتمع وخليته الجوهرية (العمر،٢٠٠٥: ١٥٦).

وتعد ظاهرة الطلاق ظاهرة اجتماعية إنسانية، فهي ظاهرة اجتماعية لكونها ذات علاقة بأهم مؤسسة اجتماعية في المجتمع، ولأنها ذات أثر بالغ في حياة الأسرة والأولاد وعمليات التنشئة والتربية والتثقيف الاجتماعية، وهي إنسانية لكونها لا تنطبق على المجتمع السعودي أو المجتمعات العربية أو الإسلامية فقط، بل أنها ظاهرة قديمة حديثة تحدث بنسب متفاوتة في جميع المجتمعات الإنسانية، ولأن هذه الظاهرة تأخذ صفة الاستمرارية، فإن أسباب حدوثها متغيرة من مجتمع إلى آخر، ومن جيل إلى جيل، وهذا التغير يخضع لمجموعة من الأسباب، منها الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية والصحية والتعليمية، وكذلك الأسرية وغيرها. وتعد ظاهرة الطلاق إحدى الظواهر الاجتماعية التي عانى منها المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة، وهي من أهم المشكلات التي يترتب عليها كثير من الأضرار، كالتفكك الأسري وما يصاحبه من انحراف الأحداث والجرائم الأخلاقية المتعددة.

والمجتمع العربي السعودي كغيرة من المجتمعات يعاني من هذه المشكلة، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال الإحصائيات الصادرة عن الجهات المهتمة أو المختصة بهذا الشأن، حيث بينت تلك الإحصاءات ارتفاع نسبة الطلاق في مختلف مناطق المملكة (مصلحة الإحصاءات العامة،٢٠٠٠)، وهو مؤشر على أن ظاهرة بهذا الحجم تعد من الظواهر الاجتماعية السلبية، التي لم تكن موجودة في المجتمع العربي السعودي من قبل، وقد تنادى أهل العلم والفكر وأولو الأمر لدراسة مثل هذه الظواهر السلبية في المجتمع، وبيان حجم هذه المشكلة، وضرورة الاهتمام بها، ومحاولة لفت النظر إليها، باعتبارها من المشكلات الاجتماعية الأساسية في المجتمع السعودي، والتي تخلف وراءها كماً هائلاً من المشكلات منها: حضانة الأطفال، وغالباً ما تأخذ وقتاً طويلاً لتفصل المحكمة لمن الأحق والأصلح لحضانتهم، ويتبعها قضايا النفقة والسكن ورؤية الطفل أو زيارته، وجمعيها مشكلات تؤثر سلباً على الصحة النفسية، سواءً للزوجين أو للأطفال، حيث إن مثل هذه القضايا تأخذ وقتاً طويلاً للفصل فيها؛ نظراً لامتلاء أروقة المحاكم بالكثير من القضايا المتعددة وعدم تخصصها بالقضايا الأسرية.

مشكلة الدراسة:

إن إنشاء محاكم الأسرة ليس ترفاً وليس مجرد تحديث للنظام القضائي، إنه تنظيم متخصص له متطلبات خاصة، ذلك لأنه يقوم على فلسفات معينة تقتضيها دواعي الأمور العائلية والمنازعات الأسرية، نوعيتها وتداعياتها، ولمهنة الخدمة الاجتماعية دور مهم في المحاكم الأسرية، حيث تعد مهنة إنسانية تعمل لإحداث التغيير الاجتماعي بما يحقق أهداف المجتمع من تماسك ورعاية، وتهدف إلى مساعدة الناس وتقديم خدمات اجتماعية ليقوموا بوظائفهم بشكل أفضل (www.social-team.com).

حيث إن محكمة الأسرة يجب أن تقوم على حقيقة أساسها أن علاقات وخلافات الأسرة لها سمات خاصة، فهي ليست صراعاً بين غرباء أو خصوم ولكنها بين أفراد ينتمون للأسرة نفسها وبينهم صلات كرمتها الأديان، وعلاقات اجتماعية يسعى المجتمع لصيانتها، وتهتم محكمة الأسرة بجميع الدعاوى الخاصة بمظاهر التفكك الأسري بشتى صوره (مبروك،

٢٠٠٨: ٣٣٥) كالعنف، الطلاق، حضانة الأطفال، النفقة، السكن... وغيرها من القضـــايا، حيث بلغت نسبة المطلقات ٣٥% ، وهي نسبة تدلل على ضخامة المشكلة وكونها ظـــاهرة تستدعي الاهتمام والتعاضد للتقليل من أثارها، وفي المقابل هناك فئة غير قليلة من المعلقات ومن تعرضن للعضل والعنف، سواءً من الأهل أو الزوج، ففي عام واحد سجلت ٧٠٠ حالة من حالات العنف الأسري. وتظهر الإحصاءات أن ٩٠% من مرتكبي العنف الأسري هم من الذكور، ويرتكب الأزواج ٥٠% من حالات العنف ضد زوجاتهم، ومن ذلك يتبـــين أن أكثـــر ضحايا العنف من النساء والأطفال.

إن بعض حالات الطلاق والتعليق والعنف والعضل والنفقة وغيرها من المشكلات لا تزال في قاعات المحاكم العامة دون حسم لكثرتها ولعدم وجود القضاة المتخصصـــين فـــي القضايا الأسرية ومكاتب حل النزاعات، وأقســـام للخدمـــة الاجتماعيـــة تضـــم عـــدداً مـــن الأخصائيين والأخصائيات لتقريب وجهات النظر وإكساب الأطراف المتنازعة أساليب جديـــدة تساعدهم في حل مشكلاتهم، والحل يكمن في سرعة الفصل في تلك القضايا وعدم إضـــاعة المزيد من الوقت والجهد ومنع تراكم الآثار النفسية والسلبية التي تخلفها تلـــك المشـــاكل، وتخصيص محاكم أسرية تحدد مهامها في القضايا الأســـرية فقـــط كالولايـــة، والحضـــانة، والنفقة، والمهر، ومؤخر الصداق، والطلاق، والخلع، والنسب، والنزاعات الأسرية، والعنف الأسري، وتكافؤ النسب وغيرها من مشكلات قد تواجهها الأسرة وتهدد كيانها.

ويعتمد نجاح تلك المحاكم على كفاءة الكوادر العاملة، مما يضمن ســـرعة إصـــدار الأحكام والإلزام بتنفيذها ومتابعتها، وتحتاج تلك المحاكم أسوة بالمحاكم الأسرية في بعـــض الدول العربية إلى قضاة متخصصين ومستشارين قانونيين، وتخصيص أقسام للصلح وتسوية النزاعات الأسرية يقوم عليه (أخصائيين اجتماعيين- أخصائيين نفسيين) للإلمام بجوانـــب المشكلة وتحقيق العدل بين الأطراف المتنازعة و لحـــل المشـــكلات بشـــكل ودي يضـــمن المحافظة على الروابط الطبيعية والعلاقات الحميمة في جو صحي متكامل.

من هنا فإن نشر ثقافة السلام في الأسرة وفي العلاقات الأسرية أحد الوسائل الهامة الفعالة في غرس أسلوب حل المشاكل بدون عنف. ذلك العنف الذي يلجأ إليه كل من شـــب وهو يراه الوسيلة الوحيدة المتاحة لفض الاشتباك.

لذلك نقول: إن محاكم الأسرة بمحاولتها حسم الاختلافات دون عداوة، تساهم في نشر ثقافة السلام التي يحتاجها العالم اليوم.

إن هذه المحاكم هي قبل كل شيء سياج لحماية الأسرة التي هي المدرسة الأولى والمستمرة. والأسرة إذا انهارت أو ساد العداء بين أفرادها، انقطع رباط الأمان والاحترام والالتزام بين الأفراد، ليس فقط داخل البيت إنما خارجه أيضاً وخسر المجتمع بذلك كثيراً.

وقد ظهرت الحاجة إلى محكمة الأسرة التي تتميز بعدد من السمات التي تجعل منها مختلفة عن غيرها، وذلك بسبب الخصوصية التي تنفرد بها المنازعات الأسرية. هذه السمات استلزمت إنشاء محاكم متخصصة تختلف أحياناً في وسائل وأساليب معالجتها عن سائر مؤسسات العدالة القضائية.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في معرفة أهمية دور مهنة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الأسرية التي تعنى بالأسرة، وتحمي كيانها، وتحفظ حقوقها المُهدرة. مما يجعل لهذه الدراسة أهمية بالغة؛ حيث ستسعى إلى معرفة الدور الذي تلعبه هذه المهنة الإنسانية في حل المشكلات التي تصل إلى المحاكم الأسرية في المجتمع السعودي لتحكم في قضايا الأسرة بما يحقق علاقات أسرية تتمتع بالاستقرار.

أهمية الدراسة:

أ) الأهمية النظرية:

ركزت هذه الدراسة بشكل كبير على مهنة الخدمة الاجتماعية ودورها في المحاكم في المجتمع السعودي، بحيث سعت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه مكاتب الخدمة الاجتماعية في المحاكم الأسرية ، وساهمت أيضاً في التعرف على الإيجابيات المتوقعة من إنشاء تلك الأقسام في المحاكم والدور الذي يلعبه الأخصائي الاجتماعي في هذا الجانب، وتأتي أهمية الدراسة من النقلة النوعية الشمولية التي يشهدها مرفق القضاء في إطار إصلاحاته وتطويره وسعيه لبناء بيئة قضائية حضارية إيماناً من وزارة العدل السعودية بدور القضاء في سيادة العدل والأمن والاستقرار على مستوى المجتمع، حيث أقامت الوزارة

ملتقى دور الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية في العام ٢٠١١م ، كما أقامت ونظمت بالتعاون مع الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية الملتقى العلمي " القضايا الأسرية في المحاكم الشرعية " في العام ٢٠١٢م ، ونتج عن تلك الملتقيات العلمية التعرف على أهمية دور مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال القضائي. مما يعني أن هذه الدراسة سوف تثري المكتبة العربية في هذا الجانب _بإذن الله_، وذلك بسبب قلة المراجع والأدبيات حول موضوع دور مهنة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الأسرية.

ب) الأهمية العملية:

كشفت هذه الدراسة عن دور مهنة الخدمة الاجتماعية في علاج المشكلات الأسرية والتعرف على مهام الأخصائيين الاجتماعين المؤهلين علمياً وعملياً في تلك المؤسسات، بحيث تم التعرف على الدور المهني للخدمة الاجتماعية في المحاكم والمؤسسات التي تُعنى بالأسرة وقضاياها وتحد من تفاقم مشكلاتها، سواء الحكومية أو الأهلية، وكذلك التعرف على آراء الأكاديميين في أقسام الخدمة الاجتماعية حول الدور المتوقع لمهنة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الأسرية، كما أن هذه الدراسة توصلت لتصور للدور المتوقع لمهنة الخدمة الاجتماعية في المحاكم من حيث التنظيم الإداري والمهني. وما يجب أن يكون عليه دور الأخصائي الاجتماعي في المحاكم الأسرية وما يخلفه من أثر إيجابي على سير العمل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

١. التعرف على الدور المتوقع لمهنة الخدمة الاجتماعية في المحاكم.
٢. التعرف على أهم المعارف التي يجب أن يكتسبها الأخصائي الاجتماعي.
٣. التعرف على مهام الأخصائي الاجتماعي المتوقعة في المحاكم.
٤. التعرف على أهم القضايا التي يساهم الأخصائي الاجتماعي في حلها.
٥. التعرف على النظريات والنماذج المهنية التي تعين الأخصائي الاجتماعي على حل المشكلات الأسرية.

٦. التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات مجتمع الدراسة (الأكاديميين) على محاور الدراسة تعزا لاختلاف متغيرات الدراسة: (العمر-الجنس-الحالة الاجتماعية-المؤهل العلمي-جهة العمل- عدد سنوات الخبرة في المجال)؟

٧. وضع تصور للدور المتوقع لمهنة الخدمة الاجتماعية في المحاكم من حيث التنظيم الإداري والمهني.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الدور Role:

هو مجموعة السلوكيات أو النشاطات المحددة التي ينتظر من الفرد القيام بها في موقف معين. ويرى بارسونر أن الدور هو أفعال الشخص أثناء علاقاته مع الآخرين ضمن النظام الاجتماعي، وأن تقسيم العمل في النظام الاجتماعي أدى إلى تعدد الأدوار وتباينها، وتكون كل مجموعة من هذه الأدوار المتخصصة المترابطة نظاماً معيناً في البناء الاجتماعي، وتكون هذه الأدوار مرتبطة وظيفياً وذات أهداف مشتركة (الجهني،٢٠٠٦: ١٨).

الخدمة الاجتماعية the social work :

تعرفها الجمعية الوطنية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعين: بأنها مجموعة من الأنشطة المهنية التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية من أجل تحسين _ أو على الأقل_ المحافظة على قدراتهم ليتمكنوا من أداء وظائفهم الاجتماعية، كما تهدف إلى إحداث تغيرات في الظروف المجتمعية لتحقيق تلك الأهداف (الدخيل،٢٠٠٦: ٢٠٥).

المفهوم الإجرائي للخدمة الاجتماعية:

وتقصد الباحثة بدور الخدمة الاجتماعية في هذه الدراسة هو الدور الذي تلعبه مهنة الخدمة الاجتماعية في المحاكم من خلال تطبيق الأخصائي الاجتماعي للمعارف والنظريات

والأساليب والنماذج المهنية التي تعتمد عليها مهنة الخدمة الاجتماعية في المساعدة على حل المشكلات الأسرية في المحاكم ومنع تفاقمها، وبالتالي يضمن للأطراف المتنازعة حقوقها. مما يخفف الضغط على القضاة.

وتشمل الخدمة الاجتماعية على تطبيقات مهنية ترتكز على مجموعة من القيم والمبادئ والمهارات لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:

١- مساعدة الناس للحصول على خدمات ملموسة (مباشرة).

٢- الاستشارات والخدمات النفسية للأفراد والأسر والجماعات.

٣- مساعدة المجتمعات المحلية والجماعات على تقديم وتنمية الخدمات الاجتماعية والصحية بالإضافة إلى تطويرها.

٤- الاشتراك في العمليات التشجيعية ذات العلاقة.

وتتطلب ممارسة الخدمة الاجتماعية المعرفة بتطورات الشخصية والمعرفة بالسلوك الإنساني وطبيعته، وكذلك التعرف على المجتمع من خلال فهم وتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية عليه (الدخيل،٢٠٠٦ :٢٠٢، ٢٠٣).

الأخصائي الاجتماعي social worker:

هو ذلك الشخص الذي تخرج من قسم الخدمة الاجتماعية في المرحلة الجامعية، حيث يدرس فيها ويتلقى تدريبه لمدة أربع سنوات، يحصل بعدها على درجة الليسانس أو البكالوريوس في ذلك التخصص ثم يتجه بعد ذلك للعمل بوظيفة أخصائي أو مرشد اجتماعي في أحد القطاعات الحكومية كالمدارس والمستشفيات وغيرها. ويتركز عمل الأخصائي الاجتماعي في بحث المشكلات الاجتماعية والمساهمة في حلها وإعداد التقارير الاجتماعية للأفراد الذين يتم تحويلهم إليه (الغريب،الطايفي،٢٠٠٨: ١١٢).

محكمة الأسرة Family court:

هي المحكمة التي تختص أصلياً (ابتدائياً واستئنافياً) وفقاً لتشكيل قضائي يحدده القانون بجميع مسائل الولاية على النفس والمال (ar.jurispedia.org/index.php). بحيث تختص محكمة الأسرة بقضايا الأسرة والطفولة كالطلاق والخلع والعضل والحضانة والنفقة وغيرها.

وتهدف محكمة الأسرة إلى مساعدة الناس على تسوية القضايا الخاصة بهم وضمان مصلحة الأطفال.

مكاتب تسوية المنازعات الأسرية Family Dispute Settlement:

هي مكاتب تابعة لكل محكمة أسرية إذ يقرر القانون إنشاء مكاتب لتسوية المنازعات الأسرية بدائرة كل محكمة جزئية. وتتشكل من ذوي الخبرة من القانونيين والأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين.

والغاية من إنشاء هذه المكاتب محاولة تسوية المنازعات الأسرية قبل ولوجها أروقة المحاكم (www.statelawyers.com).

مكاتب الخدمة الاجتماعية Social Work Offices:

هي جهاز إداري من المتوقع أن تنشئة وزارة العدل وتعهد بإدارته إلى مختصين في الخدمة الاجتماعية بهدف معاونة محاكم الأحوال الشخصية في بحث أسباب المنازعات الأسرية واقتراح الحلول الملائمة لها (العبد الكريم، ٢٠١٢: ٣٧).

الأسرة Family:

الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، وتختلف النظم العائلية في جميع مظاهرها باختلاف الجماعات، كما يختلف نطاقها ضيقاً وسعة، فأحياناً يتسع حتى يشمل جميع أفراد العشيرة كما هو الحال في العشائر

الطوطمية، وأحيانا يشمل الزوج والزوجة وأطفالهما الصغار منهم والمتزوجين، أبناء الأبناء ويطلق على هذا النمط الأسري مصطلح الأسرة الممتدة extended family ، وقد يضيق النطاق فيقتصر على الزوج والزوجة وأبنائهما فقط، حيث يعرف هذا الشكل بالأسرة النووية (النواتية) كما هو الحال في المجتمعات الحديثة (الدخيل، ٢٠٠٦: ١٠٠).

وتعرف بأنها جماعة اجتماعية يرتبط أعضاؤها بصلات الدم والزواج، الذي يتضمن محل إقامة مشترك، وحقوق والتزامات متبادلة، في ضوء من المكونات والأدوار المكتسبة والتي يحددها المجتمع وتدعمها العواطف التي ترجع إلى العادات والتقاليد التي تضفي على أعضائها خصائصها وطبيعتها، باعتبارها الوسط الذي أصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية، مستـــندة على عدة مقومات: بنائية، دينية، صحية، اقتصادية، نفسية، واجتماعية (علي،٢٠١١: ١٢).

وقد عرّفا بيرجس ولوك في كتابهما (the family) الأسرة بأنها جماعة من الأشخاص يرتبطون برابطة الزواج والدم، ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعل كل منهم مع الآخر في حدود وأدوار الزوج والزوجة والأم والأب والأخ والأخت، ويكونون ثقافة مشتركة (العتيبي، ١٤٢٥: ١٥).

المشكلات الأسرية Family Problems:

١- الطلاق Divorce:

الطلاق في اللغة:

الطلاق مصدر(طلق) وقد وردت في اللغة العربية لمعان متعددة، فمنها: أطلقت الناقة من عقالها، وطلقتها فطلقت، وناقة طالق، وأطلقه فهو مطلق وطليق سراحه.

كما يعرف الطلاق بأنه (رفع قيد النكاح)، وفي اصطلاح الفقهاء (رفع قيد في الحال والمآل (شلبي، ١٩٨٨: ٥٩).

ويعرف الطلاق في الشرع، كما أطلق عليه الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، على أنه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص، وهو ما اشتمل على معنى الطلاق صريحاً نحو كلمة أنتِ طالق أو أنتِ مطلقة، ويعني ذلك حل قيد النكاح عن بعضه.

والطلاق فسخ عقد النكاح الشرعي بين الزوجين، لحاجة أحدهما إلى الخلاص من الآخر (العقيل،١٤٢٦: ٢٨).

ويقصد به إنهاء العلاقة الزوجية وحل عقد الزواج. والطلاق نوعان: رجعي وبائن. فالطلاق الرجعي هو الطلاق الذي لا يلزم منه عقد زواج جديد عند إرادة الزوج الرجوع لزوجته، ويحدث ذلك عند تطليقه لزوجته طلقة أو طلقتين بشرط عدم انقضاء عدة الطلاق. أما إذا انقضت العدة فتطلق طلاق بائناً بينونة صغرى. وهو ما يلزم منه عقد زواج جديد عند الرغبة في رجوع الزوجة. أما الطلاق البائن بينونة كبرى فيقع بتطليق الزوجة ثلاث طلقات. وعندها لا يحل له أن يعقد عليها مرة أخرى إلا بعد زوج آخر (الرومي،الصائغ،٢٠٠٤: ١٠).

الطلاق Divorce :

الطلاق هو انحلال الرابطة الزواجية، بحيث يترك آثاراً مختلفة على الآباء والأبناء معاً، وهو وإن كان في قليل من الحالات يعد خطوة إيجابية تحرر الأسرة من صعوبات حادة ومزمنة لا سبيل إلى علاجها إلا بالانفصال، إلا أنه في معظم حالاته يؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة للأطفال بسبب الحرمان من وجود وعطف أحد الوالدين، بحيث يؤدي الطلاق إلى رحيله (العيسوي،٢٠٠٩: ١٧١).

المفهوم الاجتماعي للطلاق:

الطلاق هو انفصام عملية الزواج بسبب منصوص عليه ديناً وشرعاً وقانوناً، ومن أهم الأسباب التي تجيز طلب الطلاق، هي: الزنا، والهجران لعدة سنوات، والقسوة والجنون الذي يكون من الميؤس شفاؤه.

ويجب توضيح أن هناك فرقاً بين الانفصال separation والطلاق divorce ، ففي الطلاق من حق الطرفين إقامة زواج آخر جديد، بينما يقتصر الانفصال على عدم الاتصال الجسماني واستقلال كل طرف عن الآخر في المخدع والمأكل (شلبي، ١٩٨٨: ١٣).

٢-الانفصال Separation :

يقصد به افتراق الزوجين عن بعضهما مع بقاء عقد الزوجية. ويحدث ذلك عند نشوب خلاف بينهما وذهاب الزوجة إلى بيت آخر ورفضها العودة إلى بيت الزوجية. وفي هذه الحالة تعد ناشزاً إلا أن يكون لديها عذر يجعل من حقها طلب الخلع أو الفسخ (الرومي والصائغ،٢٠٠٤: ١٠).

ومن المفاهيم المهمة في التصور الإسلامي للزواج مفاهيم الهجر والانفصال بسبب نشوز المرأة أو تعليق الزوج. فالنشوز والتعليق محرمين يعاقب المرء عليهما في الدنيا والآخرة، بينما الهجر مشروع في حالات خاصة ولمدة محدودة وبشرط ألا يترتب عليه مفاسد أعظم من المفاسد التي جعلت سبباً في الهجر. ومن المفاهيم مفاهيم الطلاق والخلع والفسخ، فالطلاق يصدر من الزوج ولا يكون فيه عوض. والخلع يصدر من الزوجة ويكون بعوض. أما الفسخ فيصدر من القاضي بقوة القضاء عند حصول ما يقتضي ذلك من قبل الزوج مثل أن يعلق زوجته. والطلاق والخلع والفسخ ليست حقوقاً مطلقة. إذ هي مضبوطة بأسبابها وإجراءاتها منعاً للتسرع، فالطلاق على سبيل المثال ثلاثة أنواع: رجعي، وبائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى. ولا يصدر إلا في أوقات مخصوصة (في طهر لم يجامع فيه) وأحوال صحيحة (وجود الزوجين في بيت الزوجية، وألا يكون غضبان عند صدور الطلاق)، (الرومي والصائغ،٢٠٠٤: ١٦).

٣-مفهوم العنف الأسري Family Violence:

هو أي نمط من أنماط السلوك الذي تجاوز الحدود المقبولة اجتماعياً أو شرعياً، بحيث يؤدي إلى ضرر الفرد الذي يقع عليه العنف، وبالتالي يتجاوز المعايير المقبولة اجتماعياً.

ويعرف أيضاً أنه أي فعل لفظي أو بدني أو إكراه موجه إلى شخص ويتسبب عنه أذى جسدي أو نفسي أو حرمان، ويعمل على وضع الشخص في مرتبة أدنى (اليوسف وآخرون،٢٠٠٥: ١٤).

٤-مفهوم النفقة Alimony :

النفقة في الشرع الإدرار على شيء بما فيه بقاؤه، وهو ما ينفقه الإنسان على عياله، وما يفرض للزوجة على زوجها من مال وطعام وكساء وسكنى وحضانة ونحوها.

قال الخطيب الشربيني في مغني المحتاج:" الحقوق المالية الواجبة للزوجة بالزوجية سبعة: الطعام، و الإدام، والكسوة، وآلة التنظيف، ومتاع البيت، والسكنى، وخادم إن كانت ممن تخدم" (السنان،٢٠٠٢: ١٥٢، ١٥٣).

وتعرف بأنها " كفاية المرء لمن يقوم عليه بالطعام والكسوة والمسكن وتوابعها (الناجم،٢٠١٢: ٤٢).

٥- مفهوم الحضانة Custody :

الحضانة في اللغة، هي: ضم الشيء إلى الحضن، وهو الجنب أو الصدر والعضدان وما بينهما. يقال: حضن الطائر أفراخه واحتضنها: إذا ضمها إلى جناحه، وحضنت الأم طفلها: ضمته في جنبها أو صدرها. أو هي حفظ الصغير ونحوه عما يضره وتربيته بتعاهد ما يصلحه (الناجم، ٢٠١٢: ٤٣).

والحضانة في اصطلاح الفقهاء، هي: التزام الطفل لتربيته والقيام بحفظة وتدبير شؤونه (الصالح،٢٠٠٢: ٢١٧). وتقام دعوى الحضانة في المحاكم السعودية بناءً على الحالات التالية:

- تقام دعوى الحضانة على من بيده المحضون ولو كان غير الأبوين (كالعم والجدة للأم) .
- تسمع دعوى الحضانة في حق الصبي والمعتوه.

- إذا كانت الزوجة سعودية والأب أجنبي فليس له السفر بأولاده منها خارج المملكة قبل بلوغهم فلا يحكم له بالحضانة في حال السفر إلا في حال رضاها.
- ليس للأب حق أن يوصي بحضانة أبناءة لأحد دون الأم.
- في حال نشوز المرأة فهي الأولى بحضانة أبناءها (الناجم،٢٠١٢: ٤٥).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات المحلية:

- دراسة الدهيمان (٢٠٠٩)، وهي بعنوان (**المساهمة المهنية للخدمة الاجتماعية في إصلاح ذات البين بمحكمة الضمان والأنكحة من وجهة نظر المتخصصين الأكاديميين**)، وتهدف هذه الدراسة لتحقيق هدفها الرئيس وهو التعرف على المساهمة المهنية للخدمة الاجتماعية في إصلاح ذات البين بمحكمة الضمان والأنكحة من وجهة نظر المتخصصين الأكاديميين، وتعد هذه الدراسة دراسة وصفية استعانت فيه الباحثة على منهج المسح الاجتماعي. وتوصلت الدراسة على عدد من النتائج، أهمها:

١) غالبية مجتمع الدراسة موافقون على أن مشكلة العنف الأسري من أولى المشكلات الأسرية المتعلقة بالطلاق التي يمكن أن ينظر فيها الأخصائي الاجتماعي في محكمة الضمان والأنكحة.

٢) جميع مجتمع الدراسة موافقون على أن المعرفة بالمشكلات الأسرية وأسبابها من أولى المعارف اللازمة للأخصائي الاجتماعي عند الإصلاح بين الزوجين في محكمة الضمان والأنكحة.

٣) غالبية مجتمع الدراسة موافقون على أن مدخل العلاج الأسري من أولى المداخل النظرية اللازمة للأخصائي الاجتماعي عند الإصلاح بين الزوجين في محكمة الضمان والأنكحة.

٤) غالبية مجتمع الدراسة موافقون على أن دراسة النزاع الأسري من جميع جوانبه وأبعاده المختلفة من أولى الأدوار العلاجية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في مواجهة مشكلة الطلاق في المحكمة.

- دراسة الموسى (٢٠٠٦) وهي بعنوان (**دور مكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحاكم الأسرة في مواجهة المشكلات المتعلقة بالطلاق**). وتهدف إلى التعرف إلى دور مكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحاكم الأسرة في مواجهة المشكلات المتعلقة بالطلاق. وتنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس التالي: ما دور مكاتب تسوية المنازعات الأسرية في محاكم الأسرة في مواجهة المشكلات المتعلقة بالطلاق؟ وللإجابة عن تساؤل البحث وتحقيق هدفه اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل. واستخدمت استمارة استبيان بالمقابلة بوصفها أداة لجمع البيانات من مجتمع البحث الذي بلغ عدده ٧٠ مفردة. وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: المشكلات الأسرية التي تكون قبل الطلاق ويمكن أن ينظر فيها الأخصائي والتي منها مشكلة العنف الأسري، ويليها التفكك الأسري، ثم المشكلات الاقتصادية، ومشكلة السكن، واختلاف المستوى الثقافي بين الزوجين، وآخر تلك المشكلات المشكلة الصحية. أما المشكلات التي تكون بعد الطلاق فمنها مشكلات النفقة للزوجة والأبناء، ومشكلة تربية الأبناء والحضانة، ومشكلة رؤية الطفل، ومشكلة مسكن الزوجية، وأيضاً من النتائج التي توصلت إليها دور الأخصائي في المشكلات قبل الطلاق من خلال دراسة المشكلات الأسرية، وتشخيص أسبابها، ووضع خطة علاجية مناسبة لها. ودور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة مشكلات بعد الطلاق من خلال إبرام عقد اتفاق صلح بين الطرفين في حالة تسوية موضوع النزاع صلحاً، وكتابة تقرير اجتماع شامل موضوع النزاع الأسري وتقديمه للمحكمة في حالة عدم التسوية، وتقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع واستثمار نقاط الاتفاق بينهما.

- دراسة شومان (٢٠٠٥)، وهي بعنوان (**المهارات اللازمة لعمل الأخصائي الاجتماعي مع النزاعات الزوجية بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية**). وتهدف الدراسة إلى تحديد أهم المهارات اللازمة لعمل الأخصائي الاجتماعي مع النزاعات الزوجية بمكاتب

تسوية المنازعات الأسرية في محكمة الأسرة. وتنطلق الدراسة من التساؤل التالي: ما أهم المهارات اللازمة لعمل الأخصائي الاجتماعي مع النزاعات الزوجية بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة؟ وللإجابة عن تساؤل البحث وتحقيق هدفه اعتمدت الدراسة على منهج المسح الشامل. واستخدمت مقياس المهارات اللازمة لعمل الأخصائي الاجتماعي مع النزاعات الزوجية بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة بجمع بيانات من مجتمع البحث الذي بلغ عدده ٤٧ أخصائياً اجتماعياً. وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: أن المهارات اللازمة للأخصائي الاجتماعي في محاكم الأسرة، هي: مهارة في تكوين العلاقة المهنية من خلال الشعور بالود مع أطراف النزاع، ومهارة الاتصال من خلال التعاون مع فريق العمل لدراسة أسباب النزاع مع حالات الدراسة، ومهارة التقدير من خلال التركيز على المستوى الاقتصادي بوصفه سبباً أولياً للنزاع بين الزوجين، ومهارة الإقناع والتأثير التي تتجلى في القدرة على إقناع أطراف النزاع بأضرار الانفصال، ومهارة حل المشكلة التي تتجلى بالقدرة على إمكانية رفع أثر الضغوط النفسية عن أطراف النزاع، ومهارة الملاحظة والتي تتجلى في معرفة أن أحد الزوجين غير راضٍ عن المعيشة.

- دراسة داود (٢٠٠٤)، وهي بعنوان (**تصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي بمحكمة الأسرة**). وتهدف إلى التعرف على الدور المتوقع للأخصائي الاجتماعي في محكمة الأسرة، وتنطلق من تساؤل رئيس، هو: ما الدور المتوقع للأخصائي الاجتماعي في محكمة الأسرة؟ وللإجابة عن تساؤل البحث وتحقيق هدفه اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل. واستخدمت استمارة استبيان أداة لجمع البيانات من مجتمع البحث الذي بلغ عدده ٦٤ مفردة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: المشكلات الأسرية التي يتوقع أن يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي بمحكمة الأسرة، وهي:(ضعف الإمكانيات المادية، وسوء معاملة الزوج، وسوء الاختيار عند الزواج، وعدم مراعاة حقوق الزوجة، وآخرها إصابة أحد الزوجين بمرض مزمن). ومن أهم النتائج أيضاً: التوصل إلى المعارف التي يجب توافرها في الأخصائي الاجتماعي في محكمة الأسرة وهي المعرفة بالشريعة الإسلامية بوصفها

المعيار لمثل هذه القضايا. وأيضاً التوصل إلى المداخل النظرية التي يمكن أن يستخدمها الأخصائي الاجتماعي بمحكمة الأسرة، والتي من أهمها: (نظرية الدور، ونموذج العلاج الأسري، ونموذج حل المشكلة). كما تم التوصل إلى المهارات التي يمكن أن يستخدمها الأخصائي الاجتماعي بمحكمة الأسرة، والتي من أهمها: (المقابلات بأنواعها، المناقشات الجماعية)، والاستراتيجيات التي يمكن أن يستخدمها (الإقناع، والضغط، والتفاعل). كما تم التوصل إلى الأدوار المهنية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي بمحكمة الأسرة، والتي من أهمها: تقديم المعلومات والبيانات التي تساعد القاضي على اتخاذ القرار، والتركيز على دراسة البيئة الاجتماعية والثقافية للزوجين، وتشخيص الحالة وتحديد أسبابها، ووضع تصور مقترح للمشكلة وكيفية حلها، ودراسة طبيعة العلاقات الأسرية الخاصة بين الزوجين، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة في توعية المجتمع.

- دراسة الجعفراوي (٢٠٠٣)، وهي بعنوان (**نحو برنامج تدريبي لزيادة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية**)، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعارف لزيادة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحوال الشخصية، والتعرف إلى أهم المهارات اللازمة لزيادة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين، والتعرف على أهم القيم اللازمة لزيادة الأداء المهني وأهم الأساليب التدريبية اللازمة لزيادة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية.

❖ واعتمدت هذه الدراسة على عدة تساؤلات رئيسة، هي: ما المعارف اللازمة لزيادة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحوال الشخصية؟ وما المهارات اللازمة لزيادة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحوال الشخصية؟ وما القيم اللازمة لزيادة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحوال الشخصية؟ وما الأساليب اللازمة لزيادة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحوال الشخصية؟ وللإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه اعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي بالعينة.

❖ واستخدمت الدراسة استمارة مقننة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحوال الشخصية ودليل مقابلة للخبراء والمتخصصين في الخدمة الاجتماعية والمستشارين والمحاميين المهتمين بقضايا الأحوال الشخصية بوصفها أدوات لجمع بيانات من مجتمع البحث الذي بلغ عدده ٢٥ مفردة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحوال الشخصية. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة، وهي أن الأخصائي الاجتماعي الموجود في المحاكم يحتاج إلى (المعارف، والمهارات، والقيم، والأساليب التدريبية اللازمة لزيادة أدائه المهني).

دراسة الخرجي (١٤٢٨)، وهي بعنوان (**جدوى استحداث وحدة للخدمة الاجتماعية الأسرية في المحاكم الشرعية السعودية من وجهة نظر القضاة**)، ومن أهم أهدافها: معرفة وجهة نظر القضاة نحو جدوى استحداث وحدة للخدمة الاجتماعية داخل المحاكم الشرعية من حيث القضايا التي يمكن أن تسهم وحدة الخدمة الاجتماعية في حلها، وعن الدور والمهام التي يجب أن تقوم بها وحدة الخدمة الاجتماعية الأسرية، وعن الآلية التي يتم بها إحالة القضايا إلى وحدة الخدمة الاجتماعية الأسرية في المحاكم الشرعية. وتنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيس، وهو: ما آراء قضاة المحاكم الشرعية في استحداث وحدة للخدمة الاجتماعية الأسرية؟ وللإجابة عن تساؤل البحث وتحقيق أهدافه اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الاجتماعي الشامل. واستخدمت الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات من مجتمع البحث الذي بلغ عدده ١٠٧ مفردة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القضاة مفردات الدراسة موافقون على أن هناك جدوى لاستحداث وحدة للخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية، وذلك للمردود الإيجابي الذي يعود على أفراد المجتمع من وجود مثل هذه الوحدة. وتمثلت موافقتهم أيضاً في إحالة ثلاثة عشر نوعاً من القضايا إلى وحدة الخدمة الاجتماعية الأسرية، ومن أبرزها: النزاعات المرتبطة بعمل الزوجة، والنزاعات مع أهل الزوج، أو أهل الزوجة، وظاهرة طلب الطلاق من قبل الزوجة، والعنف بين الزوجين أو ضد أحدهما، وحقوق الأبناء على الوالدين. ومن المهام التي تسهم فيها وحدة الخدمة الاجتماعية والتي وافقت عليها مفردات الدراسة، هي: الإسهام في حل النزاعات الأسرية التي لا يريد لها أطرافها أن تصل إلى المحكمة، ووضع خطة علاجية مع

أطراف النزاع كلاهما أو أحدهما، بالإضافة إلى الدور الوقائي لها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضاً موافقة مفردات الدراسة إلى حد ما على أن تضم الوحدة أخصائياً اجتماعياً وأخصائية اجتماعية

نتائج الدراسة:

١- جميع أفراد مجتمع الدراسة موافقون بأن دور مهنة الخدمة الاجتماعية في المحاكم مهم جداً.

٢- يتفق مجتمع الدراسة على أن خمسة من أدوار مهنة الخدمة الاجتماعية في المحاكم مهمة جداً منها :

- المساهمة في تقريب وجهات النظر والتقليل من حالات الطلاق.
- إيجاد حل للمشكلات من قبل متخصصين في المشكلات الاجتماعية.
- المحافظة على الأسرة وكيانها من التفكك والنزاع بين أفرادها.

٣- يتفق مجتمع الدراسة بأنه من المهم جداً أن يتحلى الأخصائيين الاجتماعيين بالمعارف اللازمة.

٤- يرى مجتمع الدراسة بأنه من المهم جداً أن يتحلى الأخصائيين الاجتماعيين بخمسة من المعارف منها :

- ✓ الإلمام بأساسيات وأخلاقيات المهنة.
- ✓ دراسة وتشخيص ومعالجة المشكلات الأسرية.
- ✓ الرغبة والاستعداد لمساعدة من يحتاجون للمساعدة.

٥- يتفق مجتمع الدراسة بأن الدور الذي يؤديه الأخصائي الاجتماعي في المحاكم مهم جداً.

٦- يرى مجتمع الدراسة بأن خمسة أدوار للأخصائي الاجتماعي في المحاكم مهمة جداً منها :

- تطبيق مبادئ المهنة أثناء العمل.
- إجراء مقابلات فردية وجماعية مع أطراف النزاع.
- دراسة وتوضيح مسببات المشكلة من خلال الإجراءات المتبعة.

٧- يتفق مجتمع الدراسة بأن الأخصائي الاجتماعي في المحاكم يقوم بدور مهم جداً في معالجة الكثير من القضايا بالمحاكم.

٨- يرى مجتمع الدراسة بأن أهم القضايا التي يساهم الأخصائي الاجتماعي في حلها هي :

- العنف الأسري بكافة أنواعه.
- إيذاء الأطفال.
- الطلاق.

٩- مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على معالجة الأخصائي الاجتماعي في المحاكم لقضية واحدة هي " عدم تكافؤ النسب ".

١٠- يرى مجتمع الدراسة بأن النظريات والنماذج المهنية مهمة جداً في إعانة الأخصائي الاجتماعي في حل المشكلات الأسرية.

١١- يرى مجتمع الدراسة بأن خمس نظريات ونماذج مهنية مهمة جداً في إعانة الأخصائي الاجتماعي في حل المشكلات الأسرية في المحاكم هي :

- ❖ نظرية الأزمة.
- ❖ نموذج حل المشكلة.
- ❖ نموذج التركيز على المهام.

- ❖ نظرية الأنساق.
- ❖ نظرية الدور.

١٢- يرى مجتمع الدراسة بأن واحدة فقط من النظريات والنماذج المهنية مهمة في إعانة الأخصائي الاجتماعي في حل المشكلات الأسرية في المحاكم هي " نظرية التحليل النفسي

توصيات الدراسة

١) ضرورة إنشاء محاكم متخصصة بشؤون الأسرة وقضاياها المختلفة، بحيث تقوم على كادر من القضاة والمستشارين والأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات، كما هو قائم في أغلب دول العالم، حيث توجد محاكم أسرية تعنى بالمشكلات الأسرية بكافة أنواعها.

٢) أهمية التعاون المشترك بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية بوصفها المؤسسات المعنية بإنشاء مكاتب للخدمة الاجتماعية بالمحاكم تتضمن فريق عمل من الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات للوقوف على المشكلات الأسرية وإيجاد الحلول المناسبة لها والحد منها.

٣) حث الجهات العليا المسؤولة عن المحاكم ممثلة بوزارة العدل بأهمية فتح مجال العمل أمام الأخصائيين الاجتماعين والأخصائيات الاجتماعيات للنظر في القضايا الأسرية وتوعية المجتمع.

٤) ضرورة إصدار تراخيص مهنية للأخصائيين الاجتماعيين من جهة معترف بها تخولهم للعمل في كافة المجالات وخاصة في المحاكم.

٥) ضرورة تعديل قوانين وأنظمة الحماية الاجتماعية بحيث يتم معاقبة المعتدي وذلك للحد من ظاهرة العنف الأسري.

٦) ضرورة تقويم الأخطاء المتواجدة في النظام القضائي المتعلقة بقضايا العنف الأسري.

٧) أهمية استحداث برنامج تدريب لطلاب وطالبات الدراسات العليا في قسم الخدمة الاجتماعية يتيح لهم ممارسة وتطبيق النظريات والمعارف بشكل عملي في كافة مجالات الخدمة الاجتماعية.

٨) أهمية تمهيد السبل المناسبة لتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي بالمحاكم في حل المشكلات الأسرية.

٩) ضرورة سن اللوائح والنظم التي تحسن من فعالية دور الأخصائي الاجتماعي بالمحاكم في حل المشكلات الأسرية.

١٠) أهمية العمل على استقطاب الكوادر المؤهلة من الأخصائيين الاجتماعيين من الجنسين للعمل بالمحاكم.

١١) ضرورة توفير فرص التدريب والتأهيل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمحاكم لتدريبهم على ما يلي:

- ✓ التدريب على كيفية تكوين العلاقة المهنية وكيفية المحافظة عليها.
- ✓ التدريب على إجراء المقابلات المهنية.
- ✓ التدريب على استخدام المقاييس النفسية والاجتماعية.
- ✓ التدريب على كيفية وضع الخطط العلاجية.
- ✓ التدريب على القيام بعملية التشخيص.

المراجع

- القرآن الكريم
- إبراهيم، عبد الوهاب (١٩٨٥) أسس البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.
- إبراهيم، رجب (٢٠٠٠) الإسلام والخدمة الاجتماعية. القاهرة: الثقافة المصرية للطباعة والنشر.
- أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٨) الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية. مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى.
- أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٩) فن ممارسة الخدمة الاجتماعية. دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- أبو العلا، زينب حسين وعبد الرحمن، ابتسام (١٩٨٩) الاتجاهات المعاصرة في خدمة الفرد كلية الخدمة الاجتماعية: جامعة حلوان.
- أحمد، محمد شمس الدين (١٩٩٩) دور خدمة الجماعة في الأسرة والطفولة. القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
- أحمد، محمد مصطفى (ـــــــــــــــــــ) تطبيقات في مجالات الخدمة الاجتماعية، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- أحمد، سالم صديق (١٩٨٦) نموذج لممارسة خدمة الفرد مع المشكلات السلوكية. مجلة كلية الآداب، الرياض: جامعة الملك سعود.
- بدران، محمود عبد الرشيد وآخرون (٢٠٠٣) نماذج النظرية الاجتماعية في تغيير الظواهر الاجتماعية. الإسكندرية: الكتبة المصرية.
- بهجت، محمد (١٩٩٦) تنظيم المجتمع من المساعدة على التنظيم. الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.
- البراق، أمنه عبده (٢٠١٠) حاجات البالغين من مجهولي النسب بعد خروجهم من المؤسسات الإيوائية للأيتام ودور الخدمة الاجتماعية في إشباعها. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.

- البريثن، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠١٠) مقالات في الخدمة الاجتماعية. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.
- بن سعيد، لانا بنت حسن (٢٠٠٢) مدى الاتساق بين أساليب الممارسة المهنية مع بعض المشكلات المدرسية. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الملك سعود.
- التير، مصطفى عمر (١٩٨٩) مساهمات في أسس البحث الاجتماعي. طرابلس: معهد الإنماء العربي.
- الثاقب فهد ثاقب (١٩٩٩) المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي، الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية. الكويت: جامعة الكويت.
- شهاب، إبراهيم بدر (٢٠٠١) فن إصلاح ذات البين. الطبعة الأولى، عمان: دار البشير.
- الجبرين، جبرين علي (٢٠٠٥) العنف الأسري خلال مراحل الحياة. مؤسسة الملك خالد الخيرية، الطبعة الأولى.
- الجبرين، جبرين علي (ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ) الإرشاد الاجتماعي. كتاب غير منشور، الرياض: المركز الخيري للإرشاد الاجتماعي والاستشارات الأسرية.
- الجعفراوي، أسماء محمد إبراهيم (٢٠٠٣) نحو برنامج تدريبي لزيادة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية. رسالة ماجستير، الفيوم: جامعة القاهرة، كلية العلوم الاجتماعية.
- جمعة، سلمى محمود (٢٠٠٠) طريقة العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق.الإسكندرية:المكتبة الجامعية.
- الجهني، عبد العزيز حمدي أحمد (٢٠٠٦) الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي. الرياض:وزارة الشؤون الاجتماعية.
- الجولاني، فادية عمر (٢٠٠٩) نماذج المشكلات الاجتماعية والنفسية تشخيص وعلاج،